

تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي

أولاً - مقدمة

١ - يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٠٧١ (٢٠١٢) المعتمد في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، الذي طلب فيه المجلس إليّ أن أقدم تقريراً عن تنفيذ هذا القرار، ولا سيما فيما يتعلق بدعم الأمم المتحدة للعملية السياسية في مالي، والتخطيط للنشر المحتمل لقوة عسكرية دولية لمساعدة القوات المسلحة المالية على استعادة المناطق المحتلة في شمال البلد. ويوجز التقرير التطورات السياسية والأمنية الرئيسية في مالي منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، ويحدّد الاستجابة المتعددة الأبعاد للأمم المتحدة تجاه الأزمة، ويعرض الأنشطة التي قامت بها المنظمة لتنفيذ القرار، ويقدم توصيات بشأن سبل المضي قدماً.

ثانياً - التطورات منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ واستجابات الأمم المتحدة للأزمة

ألف - التطورات السياسية والأمنية

٢ - تواجه مالي أزمة عميقة ذات عواقب خطيرة من النواحي السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية والإنسانية ومن حيث حقوق الإنسان. ويتهدد الخطر وحدة البلد الوطنية، وسلامته الإقليمية، وتقاليد بوصفه بلداً ديمقراطياً علمانياً متعدد الأعراق. ومنشأ الأزمة أحوال هيكلية بعيدة العهد من قبيل ضعف مؤسسات الدولة؛ وعُقم الحكم؛ وهشاشة التماسك الاجتماعي؛ وعمق إحساس الطوائف في الشمال بإهمالهم وتهميشهم ومعاملتهم معاملة جائرة من قبل الحكومة المركزية؛ وضعف المجتمع المدني واعتماده على الخارج رغم كونه نابضاً بالحياة؛ وتأثيرات تدهور البيئة وتغير المناخ والصدمات الاقتصادية.



٣ - وقد فاقم هذه الأحوال عوامل جدّت مؤخرًا مزعومة للاستقرار. ويُنظر في الداخل إلى النخبة الحاكمة في مالي من قبل جهات عديدة باعتبارها تتسم بالفساد والمحسوبية والتعسف في استعمال السلطة. وهناك إحساس شائع داخل القوات المسلحة، وبخاصة في صفوف الجنود، بأن الحكومة المركزية أهملت واجباها إذ حوّلت قدرًا كبيرًا من الموارد المخصصة لجهود مكافحة العصيان في الشمال لإثراء قلة فاسدة من كبار الضباط. وهكذا تضرعت باطراد قدرة الوحدات العسكرية المنشورة في الشمال، نتيجة لضعف الإمدادات، وعُطل المعدات، وانخفاض الروح المعنوية.

٤ - وفي أواسط كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، قامت الحركة الوطنية لتحرير أزواد، إضافة إلى جماعات مسلحة إسلامية، منها حركة أنصار الدين، وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا، فضلًا عن المنشقين عن القوات المسلحة المالية، بشن سلسلة من الهجمات على القوات الحكومية في شمال البلد. وقد شجع تَمرد الطوارق وجود مقاتلين مجهزين جيدًا عائدین من ليبيا في أعقاب سقوط النظام هناك.

٥ - وفي ٢٢ آذار/مارس، تمرد جنود متدمرين، من الوحدات التي هزمتها جماعات مسلحة في الشمال، مما أدى إلى وقوع انقلاب عسكري. واستولى على السلطة مجلس عسكري يُمثل اللجنة الوطنية لاستعادة الديمقراطية وإعادة بناء الدولة، بقيادة النقيب أحمدو سانوغو، أوقف العمل بالدستور وحل المؤسسات الحكومية.

٦ - وقد عَجّل الانقلاب بالهيار الدولة في الشمال، مما مكّن الحركة الوطنية لتحرير أزواد من أن تسحق بسهولة القوات الحكومية في مناطق كيدال، وغازو، وتمبوكتو، وتعلن استقلال "دولة أزواد" في ٦ نيسان/أبريل. وأعقب ذلك بوقت قصير ظهور توترات بشأن النُهج الأيديولوجية والبرنامجية في صفوف الجماعات المسلحة في الشمال، وبحلول ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر كانت حركة أنصار الدين وحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا قد طردتا الحركة الوطنية لتحرير أزواد من المدن الرئيسية: غازو، وتمبوكتو، وكيدال. وتسيطر هاتان الحركتان الآن على ثلثي أرض مالي.

٧ - وبعد الانقلاب مباشرة، قام رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ٢٧ آذار/مارس بتعيين رئيس بوركينا فاسو وبليز كومباوري للتوسط في الأزمة. كما أعلنوا تفعيل القوة الاحتياطية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وقوامها ٣٠٠٠ جندي، لاستخدامها إذا رفض المتمردون قبول حل سلمي للتراع في الشمال. وفي ٦ نيسان/أبريل، وقّع المجلس العسكري والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا اتفاقًا إطاريا أفضى إلى استقالة الرئيس أحمدو توماني توري في ٨ نيسان/أبريل، وتعيين رئيس الجمعية الوطنية،

ديونكوندا تراودي، رئيساً مؤقتاً في ١٢ نيسان/أبريل. وقد نص الاتفاق على إنشاء حكومة انتقالية برئاسة رئيس وزراء ذي سلطات تنفيذية، يكون مسؤولاً عن تنظيم الانتخابات - التي كان مقرراً عقدها مبدئياً في آذار/مارس - ومعالجة الأزمة الأمنية والإنسانية في الشمال. كما نص الاتفاق على سن قانون عفو عن أعضاء المجلس العسكري يعتمده البرلمان. غير أن الاتفاق فشل في معالجة مسائل مهمة من قبيل الجدول الزمني للمرحلة الانتقالية، وطرائق تنظيم الانتخابات، ودور المجلس العسكري خلال المرحلة الانتقالية. وفي ١٧ نيسان/أبريل، عُيّن شيخ موديبو ديارا رئيساً مؤقتاً للوزراء.

٨ - ولم يدعم الانقلاب أغلب الحرس الرئاسي (المعروف باسم "الخوذ الحمر")، الذي يُعتبر من خيرة القوات. وفي ٣٠ نيسان/أبريل، قام الحرس الرئاسي بانقلاب فاشل. وقُبض على نحو ٢٠ من أفراد الذين لا يزال اختفاؤهم المزعوم، فضلاً عن الوضع الخاص بنحو ٣٠ محتجزاً آخرين، مثار قلق. علماً بأن التحقيقات في هذه الحالات تمضي ببطء.

٩ - وفي ٢١ أيار/مايو، تعرّض الرئيس المؤقت للهجوم والضرب المبرح في مكتبه على يد مجموعة من المتظاهرين الذين يُزعم انخيازهم للانقلاب. وبعد شهرين من المعالجة الطبية في فرنسا، عاد إلى بامالكو في ٢٧ تموز/يوليه، بعد تعهّد المجلس العسكري بضمان حمايته بدنياً. وأعلن لدى عودته، عن عزمه إنشاء مجلس أعلى للدولة يتألف من رئيس ونائبين للرئيس، يتولى أحدهما المسؤولية عن الحوار السياسي الوطني، ويتولى الآخر المسؤولية عن الأمور الأمنية؛ ومجلس وطني انتقالي استشاري؛ ولجنة تفاوض وطنية. ويُتوقع أن تشارك هذه اللجنة في محادثات سلام مع تلك الجماعات في الشمال التي ترفض العنف والتطرف. وفي مرسوم صدر في ٨ آب/أغسطس، عُيّن الرئيس المؤقت النقيب سانوغو رئيساً "للجنة العسكرية لمتابعة إصلاح قوات الدفاع والأمن"، لرصد إصلاح قوات الدفاع والأمن والإشراف على العمليات العسكرية. وفي ٢٠ آب/أغسطس، أعلن رئيس الوزراء تشكيل حكومة وحدة وطنية، مؤلفة من ٣٢ عضواً.

١٠ - وتواصل مجموعة من الجماعات المسلحة، تضم كيانات إرهابية وأخرى مرتبطة بها، السيطرة على شمال مالي. ويُقال إن لديها نحو ٣٠٠٠٠ مقاتل أساسيين، وإنها تجنّد المزيد، لا سيما من الأطفال. وهي مسلحة تسليحاً جيداً فلديها معدات متطورة نسبياً تم الحصول عليها من ليبيا وأسلحة تم الاستيلاء عليها من القوات المسلحة المالية. كما رسّخ تجار المخدرات وغيرهم من العناصر الإجرامية وجودهم في هذه المناطق وقيمون علاقات تعاون مع الجماعات الإرهابية. علماً بأن مدن دوينتزا، وغاوا، وميناكا، وأنسونغو، وغورما، هي الآن تحت سيطرة حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا، التي يتألف معظمها من محاربي

أجانب. أما تمبوكتو وتيساليت فكلاهما تحت سيطرة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، على حين أن كيدال تسيطر عليها حركة أنصار الدين. وقد قام تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بتدمير عدد من الأماكن المقدسة والتاريخية والثقافية في تمبوكتو، بما فيها أماكن أدرجتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ضمن مواقع التراث العالمي. كما أنشأ تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي شرطة إسلامية في داير، وغوندام، ودوينترا، وفعلت حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا الشيء نفسه في غاو. ويدعم حركة التوحيد والجهاد مقاتلون من جماعة بوكو حرام الإرهابية الناشطة أيضاً في نيجيريا. ويقال إن لحركة أنصار الدين علاقات بجماعة بوكو حرام. وقد أقامت هذه الجماعات بيئة تُحرّم فيها معظم الأنشطة الثقافية والترفيهية، رافضة الهويات الثقافية ومحاربة لها، ومقوّضة النسيج الاجتماعي للمجتمعات المحلية في الشمال. ويقال إن هذه الجماعات تدعم ما يبذله كل منها من جهود لاستبقاء سيطرتها على المناطق المحتلة، كما يتبين من مساعدة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي لحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا في صد محاولات بذلتها مؤخراً الحركة الوطنية لتحرير أزواد من أجل استعادة غاو.

١١ - وفي أعقاب الانقلاب، عرض ممثلي الخاص لغرب أفريقيا، سعيد دجينيت، على السلطات المالية دعم الأمم المتحدة لها. وترتب على ذلك، أن طلب الرئيس في رسالة مؤرخة ٣٠ آب/أغسطس، مساعدة الأمم المتحدة على بناء قدرات السلطات الانتقالية المالية في مجالات: التفاوض السياسي، وإصلاح قطاع الأمن، والمساعدة الإنسانية. ووجه وزير خارجية مالي رسالة مماثلة إلى ممثلي الخاص لغرب أفريقيا في ١٩ أيلول/سبتمبر طالباً المساعدة في مجالي الانتخابات والحوكمة.

١٢ - واستجابة لهذين الطلبين، أوفدت بعثة تقييم أولية إلى باماكو في المدة من ١ إلى ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، للعمل مع السلطات الانتقالية واستيضاح تفاصيل المساعدة المطلوبة. كما أجرى الفريق مناقشات مع قطاع عريض من المجتمع المالي، محققاً فهماً أفضل للحالة على أرض الواقع. وصاغ توصيات بشأن مساعدة الأمم المتحدة لتعزيز قدرة مالي في المجالات السياسية والعسكرية/الأمنية، ومجالات الحوكمة والمساعدة الإنسانية وحقوق الإنسان، المنعكسة في جزء لاحق من هذا التقرير.

١٣ - وهناك توافق عريض في الرأي على الحاجة إلى عملية سياسية لوضع خارطة طريق لإنهاء المرحلة الانتقالية، وتعزيز المصالحة الوطنية؛ وإلى مساعدة عسكرية أجنبية لتحرير المناطق المحتلة في الشمال؛ وإلى إجراء انتخابات لإنهاء المرحلة الانتقالية واستعادة النظام الدستوري بالكامل. غير أن هناك خلافات بشأن كيفية تحقيق هذه الأهداف.

١٤ - ثم إن قادة المرحلة الانتقالية مرتبطون بتحالف هش فرضته الضرورة، مع تمثيلهم لدوائر ومصالح مختلفة، ومتنافسة أحياناً. كما أنهم يخضعون لضغط مكثف من مجتمع منقسم على نفسه. ومن العوامل الأخرى المعقدة للوضع القائم عدم التوافق في مواقف شركاء البلد الرئيسيين، وهم "البلدان الأساسية"، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والمجتمع الدولي على نطاقه الأوسع. ونتيجة لذلك، فإن المجال المتاح لهؤلاء القادة لصياغة رؤية استراتيجية مشتركة لبلدهم هو مجال ضيق للغاية. والواقع أن توطيد الشراكة بين القادة المالين يمثل الإسهام الأهم الوحيد الذي يمكن أن ينهض به المجتمع الدولي في العملية السياسية في البلد.

١٥ - وقد وجد الفريق أن المؤسسة العسكرية المالية ميسّسة تسييساً بالغاً، ومنقسمة على نفسها انقساماً مريعاً، وضعيفة التدريب والتجهيز. ويهدد هذا الوضع استقرار البلد وقد ينحرف بالمرحلة الانتقالية عن مسارها المتوخى. غير أن هناك وحدات عسكرية وأمنية تحتفظ بنواة من الضباط والجنود المهنيين، إضافة إلى الحد الأدنى من الفعالية. ثم إن التسلسل القيادي العسكري يبدو مُصمّماً بصورة متزايدة على إعادة تنظيم نفسه لمواجهة التهديدات المباشرة التي تمثلها الجماعات الإرهابية وغيرها من الجماعات الإجرامية في الشمال.

١٦ - وعلم الفريق أيضاً أن قوات الدفاع والأمن المالية لم تكن تتلقى في السنوات الأخيرة تدريباً كافياً كما أنها ضعيفة التجهيز والدعم. كما أنها تفتقر إلى آليات ذات كفاءة للسيطرة والرقابة المدنية. وقد أعرب العديد ممن تحادث معهم الفريق عن رأي مفاده أن النخبة الحاكمة للبلد تدخلت في عملية التجنيد ونُظّم التدريب والترفيه. وقد أدّى ذلك إلى تشويه سلسلة القيادة، والنيل من الأهلية المهنية للعسكريين، وتدمير روح الجماعة، وإشاعة الاستياء بين الضباط والجنود.

باء - الوضع الإنساني

١٧ - منذ أواسط كانون الثاني/يناير، حينما بدأ الهجوم العسكري للمتمردين، أخذ الوضع الإنساني في البلد يتدهور بالتدريج. وقد اتسع نطاق الأزمة الإنسانية بالنسبة للسكان المحليين العاجزين عن مواجهة انعدام الأمن الغذائي والتغذوي العام في المنطقة المزمن وعن القيام في الوقت نفسه بمواجهة التدفق الضخم للمشردين.

١٨ - وتشرّد المدنيون على نطاق واسع كنتيجة مباشرة للاقتتال في الشمال. فوفقاً لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، اضطر ما مجموعه ٤١٢ ٠٠٠ شخص على الفرار من ديارهم اعتباراً من ١ تشرين الثاني/نوفمبر. ويشمل هذا الرقم ٢٠٨ ٠٠٠ لاجئ تستضيفهم حالياً، بوركينافاسو، وتوغو، والجزائر، وغينيا، وموريتانيا، والنيجر. وهناك ٢٠٤ ٠٠٠

شخص آخريين مشردون داخلياً يعيشون حالياً في ظروف بالغة الصعوبة، معتمدين على المساعدة الإنسانية وتضامن الأقارب والأصدقاء الذين يقومون باستضافتهم.

١٩ - ثم إن النظام الصحي في الشمال معطل. وعلى حين أن فاشية الكوليرا هي تحت السيطرة، إذ لم تحدث حالات جديدة منذ ما يزيد على شهر، يتعين رصدها عن كثب، فإن أي تحرك للسكان في سياق تقل فيه إمكانية الحصول على خدمات مرافق الماء والإصحاح قد يزيد من خطر الكوليرا وأمراض أخرى. هذا، وإن تحرك السكان، بما في ذلك المشية في كثير من الأحيان، يتسبب في مزيد من الضغط على الموارد الطبيعية الشحيحة (المراعي والماء) وزيادة مخاطر التراع بين اللاجئين والسكان المحليين. وعلى حين بدأ الوضع المتعلق بالأمن الغذائي والتغذوي تقل خطورته في جنوب البلد حيث يتركز حوالي ٨٠ في المائة من الاحتياجات، لا تزال الفجوات الإنسانية الحرجة تعاني من نقص التمويل في القطاعات الرئيسية، وتتطلب المعالجة كضمان استدامة المنجزات الإنسانية. وقد أدى انهيار الدولة في الشمال إلى انكماش شديد في توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية.

٢٠ - وهناك قيود على وصول منظمات المساعدة الإنسانية الدولية وصولاً مباشراً إلى السكان المدنيين المحتاجين إلى المساعدة، بمن فيهم المشردون داخلياً وتواصل وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية العمل، من خلال موظفيهم الوطنيين وبتعاون وثيق مع منظمات المجتمع المدني، وقادة المجتمع والمؤسسات الدينية، للقيام بتدخلات بالغة الأهمية، ولكن انعدام الأمن السائد يحد عملياً من نطاق وصولهم إلى السكان، الذي أصبح مقصوراً أساساً على المناطق الحضرية في تمبوكتو، وغاو، وكيدال.

جيم - حالة حقوق الإنسان وحماية المدنيين

٢١ - تواصل حالة حقوق الإنسان في مالي تدهورها، وبخاصة في شمال البلد، منذ كانون الثاني/يناير. ويقال إن جماعات إسلامية متطرفة ارتكبت انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الإعدام بإجراءات موجزة وخارج نطاق القانون، والعنف الجنسي والقائم على نوع الجنس، وتجنيد واستخدام الجنود الأطفال، والتعذيب، ونهب المستشفيات، ويبدو أن نمط انتهاكات حقوق الإنسان وطبيعتها وانتشارها قد تغير منذ بدء الأزمة. وتفيد التقارير بأن الجماعات المسلحة قد ارتكبت انتهاكات خطيرة خلال الهجوم العسكري، بما في ذلك العنف الجنسي، والإعدام بإجراءات موجزة، والنهب. وفي البداية، عندما كانت الحركة الوطنية لتحرير أزواد مسيطرة على أجزاء من البلد، كانت هناك تقارير تفيد بحدوث انتهاكات متفرقة لحقوق الإنسان. ومنذ سيطرة الجماعات الإسلامية المتطرفة، حركة أنصار الدين، وحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا، وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي،

على تلك الأنحاء، أصبحت تُشاهد أنواع أخرى من الانتهاكات، معظمها متعلق بتأويل بالغ التشدد للشريعة. فقد وقع عدد من حالات الإعدام والجلد والرجم، مع أشكال أخرى من العقوبة قاسية ولا إنسانية. وعلى حين أن أعداد هذه التجاوزات غير مرتفعة، فإنها تثير القلق من أنها قد تشير إلى نمط في سبيله إلى نشوء. كما يجري تقليص حرية الكلام والاجتماع، وحقوق المرأة والطفل.

٢٢ - وفيما يتعلق بالحالة في جنوب البلد، فإن الوضع الخاص بنحو ٣٠ محتجزاً، فضلاً عن الاختفاء المزعوم لنحو ٢٠ جندياً فيما يتعلق بالانقلاب المضاد الذي وقع في ٣٠ نيسان/أبريل هما أمران لا يزالان مثار قلق. وتمضي التحقيقات في هاتين القضيتين بخطى بطيئة، ومن الأهمية بمكان إجراء تحقيقات دقيقة وعاجلة في هاتين القضيتين وإنجازها في أقرب وقت ممكن. ولهذا أهمية خاصة في سياق طلب السلطات مساعدة من الأمم المتحدة لقوات الأمن المالية، إذ إن سياسة بذل العناية الواجبة التي تتبعها الأمم المتحدة تجعل مساعدة الأمم المتحدة لقوات الأمن غير التابعة للأمم المتحدة مشروطة باحترام تلك القوات لحقوق الإنسان والقانون الإنساني. كما وردت تقارير تفيد بقيام جماعات مسلحة معينة بوضع ألغام في عدد من المناطق الشمالية، وهذه مسألة بحاجة لأن تعالج في إطار خطة تحقيق الاستقرار.

٢٣ - ويتبين من تتبع العنف الجنسي والقائم على نوع الجنس، والمرتبب بالتراع في الفترة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ حدوث انتهاكات جسيمة ضد النساء والفتيات في شمال مالي. ويقال إن الممارسة المعروفة باسم "التسليم" التي يتبعها المتمردون في غاو، تشمل الاغتصاب الجماعي الممنهج للنساء والفتيات اللاتي يُحتجزن عنوة طوال الليل في معسكرات المتمردين. وحيث أن أحياء المدينة تُستهدف بالتناوب وتُجبر على الوفاء بالتزاماتها الخاصة "بالتسليم" لا يترك أي قطاع من المجتمع دون مساس به. علماً بأن السياق الثقافي في شمال مالي يعرض غالباً النساء والفتيات التي يُغتصبن للنبد من جانب أسرهن ومجتمعهن ويحرمهن من المرافقة الشخصية ومن شبكات الدعم إليهن في ميسس الحاجة إليها.

٢٤ - وأفيد عن حالات من الزواج القسري في جميع المناطق الواقعة تحت احتلال المتمردين، بما في ذلك حالات الشابات اللواتي أكرهن على الزواج من أفراد من الجماعات المسلحة في ظروف تكون فيها ترتيبات الزواج مجرد غطاء لإضفاء الشرعية على واقع الاختطاف والاعتصاب، التي قد تصل في بعض الحالات إلى الاسترقاق الجنسي.

٢٥ - ونظراً إلى انتشار انعدام الأمن وصعوبة الوصول، لم يكن بوسع الأمم المتحدة التحقق من هذه التقارير وتحديد حجم الانتهاكات أو معرفة هوية مرتكبيها. وحيثما كان

الوصول المباشر ممكناً، قدم كل من الأمم المتحدة وشركائها الدعم لتشغيل ١٠ مراكز توفر الدعم النفسي الاجتماعي والقانوني إلى الناجيات من ضحايا العنف الجنسي والجنساني. إلا أن ثمة حاجة ملحة لتوفير الخدمات الأساسية لهؤلاء الناجيات، بما في ذلك الدعم الطبي والنفسي الاجتماعي، والمساعدة الاجتماعية الاقتصادية. وواصلت الأمم المتحدة حث الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والشركاء الآخرين على توجيه رسائل قوية إلى جميع أطراف النزاع لوضع حد على الفور للاغتصاب والأشكال الأخرى من العنف الجنسي، والتشديد على أن مرتكبيها سيحاسبون على جرائمهم. وبالإضافة إلى ذلك، تبذل حالياً جهود لكفالة إدراج منع العنف الجنسي على النحو المناسب في جميع المناقشات المتصلة بوقف إطلاق النار واتفاقات السلام.

٢٦ - وتشكل الانتهاكات الخطيرة ضد الأطفال في شمال مالي إحدى السمات البارزة للأزمة في مالي منذ اندلاعها. وتفيد التقارير بأن جميع الجماعات المسلحة في الشمال، بما في ذلك الحركة الوطنية لتحرير أزواد، وحركة أنصار الدين، وحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا، وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، استهدفت الأطفال، مما أسفر عن تجنيد مئات القصر في صفوفها. ومما يبعث على القلق بصفة خاصة التقارير الواردة عن وجود معسكرات تدريب في غاو تديرها جماعات مسلحة، والتقارير الواردة عن تجنيد الأطفال الذي يجري عبر الحدود في مخيمات اللاجئين في بوركينا فاسو وموريتانيا والنيجر - وهي مخاطر تتهدد الحماية يعمل على معالجتها كل من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والشركاء العاملين في غوث اللاجئين في البلدان المجاورة. ووردت أيضاً مزاعم بشأن إلحاق الأطفال بميليشيات الدفاع عن النفس التي تدعمها الحكومة في جنوب البلاد.

٢٧ - وقد سافر الأمين العام المساعد لشؤون حقوق الإنسان إلى مالي في الفترة من ٤ إلى ٨ تشرين الأول/أكتوبر لإجراء تقييم أولي لحالة حقوق الإنسان. وجرى تعميم ما توصل إليه من نتائج على نطاق واسع، لجملة أغراض منها إدراج تدابير ترمي إلى تخفيف ما للتخطيط للتدخل العسكري المقترح في مالي من آثار على حقوق الإنسان. وأرسلت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أيضاً بعثة إلى مالي وبوركينا فاسو وموريتانيا والنيجر، في الفترة من ١٢ إلى ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر وفقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان HRC21/25، الذي يطلب المجلس بمقتضاه إلى المفوضة السامية لحقوق الإنسان بأن تقدم إلى المجلس في دورته الثانية والعشرين التي ستعقد في آذار/مارس ٢٠١٣ تقريراً خطياً "عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية مالي، ولا سيما في الجزء الشمالي من البلد". وبالإضافة إلى ذلك، أجرت المفوضية تقييماً أولياً لأثر الأزمة على البلدان المجاورة في إطار هذه البعثة.

دال - التطورات

٢٨ - تأثرت الحالة الاقتصادية في مالي بسبب الأزمة السياسية والأمنية. ويُتوقع أن تدخل مالي مرحلة كساد في عام ٢٠١٢، مع معدل نمو اقتصادي يبلغ -١,٣ في المائة. وعلى الرغم من بعض عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ، فقد تعطلت الأنشطة الاقتصادية والخدمات الأساسية العامة بشدة على نطاق البلد بأكمله. ومن أشد القطاعات تأثراً بهذه الأزمة، البناء، والصناعات الزراعية، والصناعات التحويلية، إضافة إلى جميع فروع قطاع الخدمات، بما في ذلك التجارة، والخدمات المالية. وتواجه مالي نقصاً في الإيرادات. ونتيجة الأزمة، شطبت الحكومة ٤٠٠ بليون من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (أي ما يعادل ٨٠٠ مليون دولار) باعتبار أنها غير قابلة للاسترداد من الإيرادات المستهدفة لهذا العام ومقدارها ١,٣٤ تريليون من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية. وجرى خفض خطط الإنفاق وفقاً لذلك. وتسبب تعليق التمويل الخارجي من الجهات المانحة في عجز قدره ٣٩١ بليوناً من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (أي ما يعادل ٧٨٢ مليون دولار) لعام ٢٠١٢.

٢٩ - وقد أثرت الأزمة أيضاً على المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية والظروف المعيشية للسكان. وتشير التقديرات الأولية إلى أن ٦٦٣ ٠٠٠ شخص على الأقل قد وقعوا في براثن الفقر. وسكان المناطق الحضرية هم الأكثر تضرراً بسبب فقدان الوظائف في قطاعي البناء والخدمات والقطاع غير الرسمي وتوافد أعداد كبيرة من السكان المشردين إلى المدن. وفي حين كانت الحكومة تخطط لإيجاد ٣٠ ٠٠٠ وظيفة في عام ٢٠١٢، فقد ٢٠ ٠٠٠ شخص وظائفهم بسبب الأزمة.

٣٠ - وعقب حدوث الانقلاب وقيام بعض الشركاء في مجال التنمية بتعليق التعاون والمعونة في المجال الإنمائي، تصدر فريق الأمم المتحدة القطري الجهود الرامية إلى التنسيق بين الشركاء في مجال التنمية وحشدهم لاستئناف التعاون مع السلطات الانتقالية ومساعدتها في المحافظة على إمكانية الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، والحد من تأثير الأزمة على حياة أكثر الفئات ضعفاً، وكفالة تحقيق الاستقرار الاجتماعي خلال المرحلة الانتقالية. ولهذا الغاية، وضع إطاراً موحداً لتقديم دعم الأمم المتحدة للمرحلة الانتقالية، مع التركيز على مجالات التدخل الرئيسية الثلاثة التالية: الحوكمة وتعزيز السلام؛ إمكانية الوصول إلى الخدمات الاجتماعية؛ استمرار تقديم الدعم استجابة للأوضاع الإنسانية. ويجري حالياً تقديم الدعم إلى المؤسسات الانتقالية ومؤسسات الحكم الرئيسية لبناء قدراتها المؤسسية. وتبذل جهود لكفالة إدراج شواغل جميع الفئات المعنية الرئيسية في المجتمع المالي في العملية السياسية، ولا سيما في الحوار الوطني. وسيجري كذلك إعداد برنامج متكامل للسلام والتنمية في الشمال. وسيواصل فريق

الأمم المتحدة القطري العمل على نحو وثيق مع السلطات الانتقالية، والشركاء في مجال التنمية، والمجتمع المدني لبناء القدرات المؤسسية والنهوض بالأنشطة الرامية إلى زيادة قدرة المالىين على الصمود، ولا سيما أكثرهم ضعفاً، أمام الصدمات الاجتماعية والاقتصادية.

ثالثاً - تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٠٧١ (٢٠١٢)

دعم العملية السياسية

٣١ - منذ اعتماد قرار مجلس المجلس ٢٠٧١ (٢٠١٢)، عززت الأمم المتحدة دعمها لما تبذله السلطات المالية من جهود لترسيخ تماسكها الداخلي، وتشجيع المصالحة الوطنية، وتعزيز مؤسسات الدولة، حتى يتسنى لها الإمساك تدريجياً بزماء حل الأزمة التي تعصف ببلدها. وشارك نائب الأمين العام، يرافقه مبعوثي الخاص لمنطقة الساحل، رومانو برودي، وممثلي الخاص لغرب أفريقيا، في الاجتماع الثاني لفريق الدعم والمتابعة المعني بالحالة في مالي، الذي عُقد في باماكو في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر. وحضر هذا الاجتماع أيضاً ممثلون رفيعو المستوى للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، والبلدان الأساسية، والمنظمة الدولية للفرانكوفونية، والشركاء الثنائيين الرئيسيين.

٣٢ - وأسهم مفهوم الاتحاد الأفريقي الاستراتيجي لحل الأزمة في مالي الذي اعتمد في باماكو ووافق عليه لاحقاً مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، إسهاماً كبيراً في تأطير الاستجابة الدولية للأزمة من خلال إتاحة المزيد من التنسيق بين الجهات المعنية المالية والأطراف الفاعلة الدولية. ويشمل هذا المفهوم الاستراتيجي أيضاً توصيات بشأن تحديات الحكم في مالي، وإعادة بسط سلطة الدولة في الشمال، وإصلاح القطاع الأمني، والتحضير للانتخابات.

٣٣ - ومنذ الاجتماع الثاني لفريق الدعم والمتابعة، كثف ممثلي الخاص لغرب أفريقيا مساعيهم الدبلوماسية المكوكية مع السلطات الانتقالية المالية، وجهات معنية وطنية أخرى، والقادة الإقليميين، ومفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ونظراً إلى توافق الآراء حول ضرورة وجود ركيزة سياسية قوية لمعالجة التحديات التي تواجهها مالي، فإن الهدف الرئيسي من هذه الاتصالات هو النهوض بعملية سياسية تتسق مع القرار ٢٠٧١ والمفهوم الاستراتيجي للاتحاد الأفريقي. وركزت هذه المناقشات بصورة رئيسية على تقريب وجهات النظر بين القادة الرئيسيين، بما في ذلك بشأن ضرورة عودة النظام الدستوري عبر الانتخابات، وإرساء أسس للمفاوضات ترمي إلى معالجة الشواغل المشروعة للطوارق والطوائف الأخرى في شمال مالي.

٣٤ - وأظهرت المناقشات التي أجراها ممثلي الخاص لغرب أفريقيا صورة متباينة. فمن جهة، يتفق المليون عموماً على ضرورة إرساء عملية سياسية قوامها ما يلي: الحوار الوطني ("المشاورات الوطنية")؛ والمفاوضات مع الفئات والطوائف في الشمال التي لديها تطلعات مشروعة؛ والتحضير للانتخابات. ومن جهة أخرى، لا تزال هناك اختلافات عميقة قائمة بشأن ما إذا كان ينبغي للحوار الوطني أن يتخذ شكل منتدى تأسيسي يتمتع بصلاحيات لتعديل الدستور، أم شكل عملية تشاورية أكثر تواضعاً يكتفي فيها المشاركون بتبادل الآراء وتقديم التوصيات التي قد تأخذ بها السلطات التنفيذية أو لا تأخذ. وترى جماعات المعارضة ذات النفوذ أن الأعمال التحضيرية للحوار الوطني حتى الآن لم تشمل جميع الأطراف ولم تتسم بالشفافية بالقدر الكافي. ونتيجة ذلك، تهدد هذه الجماعات بمقاطعة العملية السياسية برمتها ما دامت شواغلها لم تعالج. ومن الواضح أن هذه الانقسامات الداخلية تمثل وحدها أهم عقبة أمام إحراز تقدم في العملية السياسية. ويتعين التصدي لها بصورة عاجلة وعلى نحو فعال. وفي هذا الصدد، أوضحت السلطات الانتقالية لممثلي الخاص أنها ترحب بمشاركة الأمم المتحدة مشاركة مباشرة في دعم العملية السياسية.

١ - الحوار الوطني ووضع خريطة طريق للمرحلة الانتقالية

٣٥ - في تشرين الأول/أكتوبر، شكّل رئيس الوزراء لجنة تنظيمية تضم ٥٠ عضواً بغرض التحضير للحوار الوطني، الذي ما سيبتّ في خريطة الطريق للمرحلة الانتقالية والعملية الانتخابية. وقدمت اللجنة إلى الرئيس المؤقت ثلاث ورقات خيارات بشأن الجدول الزمني للمرحلة الانتقالية، والانتخابات، والمؤسسات الانتقالية. بيد أن هذه الاقتراحات لم تحظ بالترحيب بإجماع أعضاء الطبقة السياسية في مالي، الذين لا يتفق بعضهم على تكوين اللجنة التنظيمية وخطط الحكومة المتعلقة بعملية الحوار الوطني.

٣٦ - وقد اجتمع ممثلي الخاص لغرب أفريقيا، أثناء زيارته الأخيرة إلى مالي، مع الرئيس المؤقت، ورئيس الوزراء، والنقيب سانوغو، ووزراء الخارجية والدفاع، والإدارة الإقليمية، ومكتب الجمعية الوطنية، وأمين المظالم، وكتل سياسية رئيسية والمجتمع المدني. وخلال تلك الاجتماعات، شدّد على أن المسؤولية الرئيسية عن معالجة الأزمة في بلدهم وتسويتها تقع على عاتق المالكين أنفسهم، مؤكداً في الوقت نفسه على ضرورة المحافظة على وحدة الهدف بين شركاء البلد الإقليميين والدوليين. وشجّع، بوجه خاص، جميع الجهات الفاعلة في مالي على تعزيز التماسك الوطني وهيئة الظروف اللازمة لإجراء حوار شامل، وتقديم خريطة طريق متسقة للمرحلة الانتقالية تتضمن جداول زمنية واضحة للانتخابات.

٢ - المفاوضات مع الجماعات التي تحتل شمال البلد

٣٧ - يبذل وسيط الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المعني بمالي، بالتعاون مع البلدان الأساسية، مساع نشطة من أجل إيجاد تسوية عن طريق التفاوض للتراع في شمال مالي. وفي ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، أكد وفد من جماعة أنصار الدين، في اجتماع عُقد في واغادوغو بحضور وزير خارجية مالي، استعدادة للدخول فوراً في مفاوضات مع السلطات الانتقالية. والتزمت الجماعة بوقف أعمال القتال والسماح بحرية حركة الأشخاص والبضائع، وتيسير إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية في المناطق الخاضعة لسيطرتها. وأكدت أيضاً رفضها لجميع أشكال العنف والتطرف والإرهاب، وتعمدت بمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود. ويشجع أيضاً وسيط الجماعة الاقتصادية الحركة الوطنية لتحرير أزواد وجماعة أنصار الدين على اعتماد منهاج مشترك للتفاوض مع السلطات الانتقالية.

٣٨ - وفي ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد ممثلي الخاص لغرب أفريقيا، أثناء وجوده في واغادوغو لإجراء مشاورات مع وسيط الجماعة الاقتصادية، اجتماعاً مع الأمين العام للحركة، بلال أق الشريف، الذي أكد أن الحوار هو السبيل الوحيد لتسوية الأزمة في مالي وأن إعلان استقلال أزواد الذي أصدرته الحركة في ٦ نيسان/أبريل إنما كان القصد منه لفت انتباه المجتمع الدولي إلى مصير السكان في شمال مالي. وشدد أيضاً على أن الأمم المتحدة يمكن أن تؤدي دوراً رئيسياً في مساعي البحث عن حل للأزمة مع وسيط الجماعة الاقتصادية.

٣٩ - واجتمع ممثلي الخاص لغرب أفريقيا مع وفد من جماعة أنصار الدين، التي يتزعمها الجباس أق إنتالا، وهو عضو مرموق في قيادتها، الذي أوضح أنه منذ عام ١٩٦٣، والسكان في شمال مالي يعانون من التهميش، من جانب الإدارة المركزية وأن الميثاق الوطني لإعادة السلام والأخوة والوحدة الوطنية في شمال مالي لعام ١٩٩٢ واتفاق الجزائر لعام ٢٠٠٦ لم يعالجا مظالمهم. وأوضح أن الهدف من البيان الذي أصدرته حركة أنصار الدين ونأت فيه بنفسها عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، كان اتقاء الوقوع في وضع يصبح فيه الحرب هي الخيار الوحيد. وذكر أنه على الرغم من عدم تنفيذ الاتفاقات السابقة تنفيذاً كاملاً، ظلت الجماعة ملتزمة بخيار التسوية عن طريق التفاوض دون شروط مسبقة. وأشاد بجهود بوركينا فاسو والجزائر الرامية إلى تعزيز الحوار، وحذّر من أن الخيار العسكري من شأنه اجتذاب الجهاديين إلى شمال مالي.

٤٠ - وفي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، اجتمع ممثلي الخاص لغرب أفريقيا، في أبيدجان، مع رئيس هيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ورئيس كوت ديفوار، الحسن واثارا، الذي أبدى دعمه الكامل للجهود التي يبذلها وسيط الجماعة

الاقتصادية بهدف تهيئة الظروف اللازمة للتعجيل ببدء عملية المفاوضات بين سلطات مالي والجماعات المسلحة والمتمردة في الشمال، استنادا إلى المعايير الرئيسية التي تم التأكيد عليها مجدداً في البيان النهائي الصادر عن الهيئة في دورة استثنائية عقدت في أبوجا في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر. وأكد السيد واتارا أيضاً على أنه تمشيا مع أحكام القرار ٢٠٧١ (٢٠١٢) والمفهوم الاستراتيجي للاتحاد الأفريقي، يتعين على المجتمع الدولي أن يساعد وفي الوقت نفسه الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على اتباع النهج الثنائي المسار لمفاوضات مع الجماعات المنفتحة على الحوار، والاستعدادات العسكرية التي ستحقق في نهاية الأمر هدف تقييد أنشطة الجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة في شمال مالي. وظل يواصل إقناع قيادة مالي بضرورة الإسراع باستحداث الآليات المتوخاة لإجراء المفاوضات.

٤١ - وأكد ممثلي الخاص لغرب أفريقيا أيضاً لجميع الأطراف المعنية في مالي أهمية السعي إلى تسوية عن طريق التفاوض للوضع في شمال البلد، كما أكد في هذا الصدد، على الطابع الملح لتشكيل لجنة المفاوضات التي أعلن عنها الرئيس المؤقت في تموز/يوليه. وأبدت السلطات الانتقالية ومعظم المالىين تأييدهم لإيجاد حل للأزمة عن طريق التفاوض. وفي هذا الصدد، حددت السلطات المعايير الواضحة التالية لمشاركتها في المفاوضات، وهي: احترام وحدة مالي وسلامتها الإقليمية؛ واحترام الطابع العلماني لدستور عام ١٩٩٢؛ وضرورة أن تنأى الجماعات المعنية بنفسها عن الشبكات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة، خصوصاً تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي. وأكد الرئيس المؤقت أن الجهود جارية للتعامل مع تلك الجماعات. ومن شأن لجنة المفاوضات المتوخاة، فور إنشائها، أن تكمل تلك الجهود. ودعا رئيس الوزراء إلى إجراء مفاوضات مباشرة بين السلطات الانتقالية وجماعات في شمال مالي وطلب أن يسلم وسيط الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مقاليد الأمور إلى المالىين تدريجياً. وطلب الرئيس المؤقت ورئيس الوزراء كلاهما إلى الأمم المتحدة المساعدة في بناء قدرات لجنة المفاوضات المتوخاة. وتحقيقاً لذلك، تم إيفاد خبير في مجال الوساطة تابع للأمم المتحدة للمساعدة في بناء قدرات الجهات الفاعلة المالية بهدف إجراء مفاوضات فعالة.

٣ - الانتخابات

٤٢ - حال الانقلاب دون إجراء الانتخابات الرئاسية في ٢٩ نيسان/أبريل، على نحو ما كان مقرراً في جدولها الزمني الأصلي. وقبل الانقلاب، كانت الأمم المتحدة تقدم الدعم الانتخابي التقني في عدة مجالات، منها تعزيز قدرات هيئات إدارة الانتخابات، وتدريب موظفي الاقتراع، وتوعية الناخبين وتسجيلهم.

٤٣ - وقد ترك احتلال شمال مالي البلد أمام ثلاثة خيارات هي: إعطاء الأولوية لإجراء انتخابات عاجلة من أجل الإسراع بتشكيل حكومة وبرلمان منتخبين ديمقراطياً، بصرف النظر عن ضعف إمكانية الوصول إلى الشمال؛ أو الانتظار حتى يبلغ وجود الدولة في الشمال ما يكفي لإتاحة إجراء انتخابات في دوائر معينة؛ أو الانتظار حتى استعادة بسط سلطة الدولة كاملةً على جميع أنحاء البلد قبل إجراء الانتخابات. أما الخيار الأول فينطوي على خطر كبير يتمثل في استبعاد سكان المناطق الخاضعة لسيطرة الجماعات المتمردة والمسلحة، من العملية الانتخابية، الأمر الذي من شأنه أن يبعث أيضاً برسالة مفادها أن الجنوب يقبل بالوضع الراهن في الشمال. وهذا الخيار ترفضه السلطات الانتقالية ومعظم الأحزاب السياسية ومجموعات المجتمع المدني. وأما الخيار الثاني فيفترض أن ما سيؤدي إلى إعادة بسط وجود حزني للدولة هو عملية التفاوض، أو تدخل عسكري دولي، أو كلاهما معاً، مما سيعزز مشاركة مجتمعات الشمال المحلية في الانتخابات وشرعية التصويت. وأما الخيار الثالث فيحمل في طياته احتمال أن يطول أمد المرحلة الانتقالية إلى أن تُستعاد سلامة مالي الإقليمية كاملةً. ومن المتوقع مناقشة هذه الخيارات، بالإضافة إلى جوانب الانتخابات التي يغلب عليها الطابع التقني، في إطار الحوار الوطني.

٤٤ - وقد تحوّلت بؤرة اهتمام الأمم المتحدة نحو مساعدة سلطات مالي على تهيئة الظروف اللازمة لإجراء انتخابات شفافة وذات مصداقية في أثناء الفترة الانتقالية. وتحقيقاً لذلك، حدّدت ثلاث خطوات يتعين اتخاذها فوراً هي: إصلاح القوانين الانتخابية، وتنقيح سجلات الناخبين، وإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية. بيد أن عدداً من التحديات لا يزال ماثلاً، بما في ذلك اتخاذ قرار بشأن توقيت الانتخابات واعتماد الأطراف المعنية في مالي جدولاً زمنياً واقعياً وبالتراضي، واعتماد ميزانية، وتشكيل لجنة انتخابية وطنية مستقلة.

٤٥ - وفي المستقبل، من المتوقع أن تؤدي الحالة الأمنية والحاجة إلى استبدال معدّات الانتخابات وهيكلها الأساسية في الشمال وبدء استخدام تكنولوجيات جديدة لتسجيل الناخبين، إلى زيادة تكلفة الانتخابات. وتوجد حالياً في باماكو بعثة للأمم المتحدة معنية بتقييم الاحتياجات الانتخابية بهدف مساعدة سلطات مالي على إعداد جدول زمني مفصّل وواقعي للانتخابات، مع مراعاة الخيارات المشار إليها أعلاه؛ والتوصية بسبل للتصدي للتحديات التي تواجه العملية الانتخابية، وإعادة تقييم الدعم التقني والمالي الذي تقدمه الأمم المتحدة للعملية الانتخابية.

دعم العملية الأمنية

٤٦ - في حزيران/يونيه، شرعت مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في تقييم لحدوى نشر قوة لتحقيق الاستقرار بهدف مساعدة السلطات المالية على استعادة السلامة الإقليمية للبلد. وعُقد مؤتمر تخطيطي أولي في أبيدجان في الفترة من ١١ إلى ١٥ حزيران/يونيه، قدمت له الأمم المتحدة والشركاء الدوليون دعماً في المجالين الاستشاري والتخطيطي. وقد أسفر المؤتمر عن وضع نهج للتصدي للأزمة الأمنية في مالي. وفي ١٤ حزيران/يونيه، قدمت الجماعة الاقتصادية والاتحاد الأفريقي طلباً بأن يأذن مجلس الأمن بنشر قوة لتحقيق الاستقرار تابعة للجماعة الاقتصادية لدعم العملية السياسية في مالي والمساعدة في الحفاظ على سلامتها الإقليمية ومكافحة الإرهاب في البلد. وعقب اتخاذ القرار ٢٠٥٦ (٢٠١٢) المؤرخ ٥ تموز/يوليه ٢٠١٢، واصلت الأمم المتحدة دعمها للجماعة الاقتصادية والاتحاد الأفريقي وبلدان المنطقة، لوضع الأهداف والوسائل والطرائق المتعلقة بالنشر المستهدف والتدابير الأخرى الممكنة.

٤٧ - وأوفدت إلى باماكو بعثة للتقييم التقني لوضع خطط بشأن إمكان إيفاد قوة دولية لتحقيق الاستقرار، خلال الفترة بين ٨ و ١٧ تموز/يوليه، بقيادة الممثل الخاص لمالي التابع لرئيس الجماعة الاقتصادية، عبده توريه شياكا. وضمت البعثة أعضاء القوة الاحتياطية التابعة للجماعة الاقتصادية والاتحاد الأفريقي. وشارك فريق متعدد التخصصات تابع للأمم المتحدة بصفة استشارية.

٤٨ - وفي ٢ آب/أغسطس، عرض رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية، في رسالة موجهة إليّ، مفهوم الجماعة الاقتصادية المطروح لحل الأزمة في مالي. وتولت الجماعة الاقتصادية تنظيم مؤتمر آخر للتخطيط عقد في باماكو في الفترة من ٩ إلى ١٣ آب/أغسطس، شاركت فيه السلطات المالية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وغيرها من الشركاء الدوليين، وطُور خلاله مفهوم العمليات المطروح للقوة التابعة للجماعة الاقتصادية، بالتشاور مع قوات الدفاع والأمن في مالي.

٤٩ - وفي ١ أيلول/سبتمبر، وُجّهت السلطات الانتقالية رسالة إلى الجماعة الاقتصادية تطلب فيها مساعدة عسكرية لإعادة تنظيم القوات المسلحة واستعادة السلامة الإقليمية في البلد. وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر، أرسلت السلطات الانتقالية رسالة أخرى إلى الجماعة الاقتصادية بشأن الشروط المتعلقة بنشر قوات الجماعة الاقتصادية في مالي. وطلبت السلطات الانتقالية في رسالة مؤرخة ١٨ أيلول/سبتمبر والجماعة الاقتصادية، في رسالة مؤرخة ٢٨ أيلول/سبتمبر، إصدار قرار لمجلس الأمن يأذن بنشر قوة عسكرية دولية لمساعدة القوات

المسلحة المالية، متصرفاً بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، لاستعادة المناطق المحتلة الواقعة شمال البلد.

٥٠ - ومنذ اتخاذ القرار ٢٠٧١ (٢٠١٢)، واصلت الأمم المتحدة مساعدة الجماعة الاقتصادية والاتحاد الأفريقي في جهود التخطيط المشترك الرامية إلى تحديد وسائل وطرائق نشر هذه القوة العسكرية الدولية. وفي ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر أوفدت فريقاً متعدد التخصصات من الأمم المتحدة إلى أبوجا، للتشاور مع مفوضية الجماعة الاقتصادية، وتقييم جهود التخطيط الجارية، والتحضير لعقد مؤتمر للتخطيط المشترك. وشكّل "المفهوم الاستراتيجي" لحل الأزمات إطاراً لمؤتمر التخطيط الذي عُقد في باماكو في الفترة من ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٥ تشرين الثاني/نوفمبر بمبادرة من الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية، بالتشاور الوثيق مع السلطات المالية، وبحضور مشاركين من ألمانيا والجزائر وفرنسا وكندا وموريتانيا والنيجر والولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. ووضِع مفهوم مشترك ومتواءم للعمليات، يحقق التوافق على المستوى الاستراتيجي بين خطط العمليات المستقلة لقوات الدفاع والأمن المالية، وبين القوة العسكرية الدولية المقترحة.

٥١ - وقد أُقر مفهوم العمليات المشترك المتوائم في وقت لاحق من جانب رؤساء أركان الدفاع في الجماعة الاقتصادية في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، ومن جانب مجلس السلام والوساطة التابع للجماعة الاقتصادية في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، ومن جانب رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر. وفي رسالة مؤرخة ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر أرسلت إلي مفوضية الاتحاد الأفريقي مفهوم العمليات المشترك المتوائم، والبيان الذي أصدره مجلس السلام والأمن في اجتماعه المعقود في اليوم نفسه. وفي ذلك البيان، حثّ مجلس السلام والأمن ومجلس الأمن على أن يدعم دعماً كاملاً "المفهوم الاستراتيجي" ومفهوم العمليات المتوائم، وعلى أن يأذن، لفترة مبدئية مدتها سنة واحدة، بالنشر المقرر لـ "بعثة للدعم الدولي بقيادة أفريقية لمالي"، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وحثّ مجلس السلام والأمن مجلس الأمن أيضاً على الإذن بإنشاء مجموعة من عناصر الدعم تُموّل من الأنصبة المقررة للأمم المتحدة، بهدف تيسير نشر البعثة وبدء عملاتها على وجه السرعة.

٥٢ - وفي إطار مفهوم العمليات المشترك المتوائم، يعيّن الاتحاد الأفريقي، بالتشاور مع الجماعة الاقتصادية، ممثلاً خاصاً لرئاسة البعثة. ويضطلع الممثل الخاص للاتحاد الأفريقي بمهام الرقابة السياسية والاستراتيجية فيما يتعلق بالأفراد العسكريين وأفراد الشرطة الذين تتألف

منهم القوة الدولية. ويضم مكتب الممثل الخاص خبراء مدنيين وموظفين لشؤون الاتصال في مجالات من قبيل الشؤون السياسية، والشؤون الإنسانية، وحقوق الإنسان، وإصلاح القطاع الأمني، والعدالة والسجون، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

ألف - الإطار الاستراتيجي للعمليات

٥٣ - يشار إلى مفهوم العمليات المشترك المتوائم الذي أقره الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بـ "الإطار الاستراتيجي للعمليات" اعترافاً بأن هدفه هو وضع إطار على المستوى الاستراتيجي لخطط العمليات المنفصلة وإن كانت مترابطة، الخاصة بأي قوة دولية وبقوات الدفاع والأمن المالية. ووضعه النهائي الاستراتيجي المنشود هو تهيئة الظروف اللازمة لقيام دولة مستقرة وديمقراطية تمارس سلطتها على إقليمها الوطني وتضطلع بمسؤولياتها فيما يتعلق بحماية السكان والممتلكات وسبل كسب الرزق، وتتصدى للتحديات الأمنية الإقليمية، لا سيما الإرهاب الدولي والأنشطة الإجرامية العابرة للحدود الوطنية.

٥٤ - ويحدد الإطار الاستراتيجي للعمليات الطرائق التي يتعين على أي قوة دولية بقيادة أفريقية أن تتبعها لدعم قوات الدفاع والأمن المالية في تطوير ما يلزمها من قدرات؛ وفي استعادة المناطق المحتلة في شمال مالي؛ والحد من الخطر الذي تشكله الجماعات الإرهابية والجماعات التابعة لها. وعلى الصعيد العسكري، يتمثل الوضع النهائي المنشود فيما يلي: استعادة السلامة الإقليمية في مالي والحد من المخاطر التي تشكلها الجماعات الإرهابية والجماعات التابعة لها وتقليص الأنشطة الإجرامية العابرة للحدود الوطنية؛ وتهيئة بيئة آمنة بشكل كاف بواسطة قوات الدفاع والأمن المالية التي تتوافر لديها قدرات عملياتية، بما يتيح توطيد سلطة الدولة وصون السلامة الإقليمية وحماية السكان؛ وتهيئة الظروف اللازمة لإعادة الخدمات الأساسية وإصلاح المرافق الاجتماعية وعودة السكان. وتحقيقاً لتلك الأهداف، يُقترح نشر القوة الدولية في مالي لفترة أولية مدتها سنة واحدة.

٥٥ - وستجرى العملية في إطار الحدود الإقليمية لمالي، وعلى طول المناطق الحدودية وفي إطار المناطق المحددة في البلدان المجاورة، حسبما تقتضيه العمليات، رهناً بموافقتها ووفقاً للأطر القانونية الملائمة. ومع استعادة المناطق، تقوم السلطات المالية تدريجياً ببسط سلطة الدولة من جديد وترسيخ القانون والنظام وحفظ السلامة العامة. وحالما تتم استعادة السلامة الإقليمية، تتولى قوات الدفاع والأمن المالية دعم أنشطة تحقيق الاستقرار التي تقودها السلطات بغرض استعادة الأمن وحفظه في بيئة ما بعد انتهاء النزاع. وفي تلك المرحلة، تكون القوة الدولية قد حققت الغرض منها، وتنتهي بذلك هذه المرحلة من الولاية. أما العمليات الأخرى، المقرر

تنسيقها مع الشركاء الإقليميين والدوليين، فسوف تستمر من أجل التصدي لما يتبقى من تهديدات إرهابية وإجرامية في منطقة الساحل.

المهام المنوطة بالعملية الدولية التي تقودها أفريقيا

٥٦ - ستدعم القوة الدولية أجهزة الدفاع والأمن المالية في ثلاث مراحل متداخلة هي: بناء قدرات قوات الدفاع والأمن؛ واستعادة المناطق المحتلة في الشمال، والحد من خطر الجماعات الإرهابية والجماعات المتطرفة التابعة لها والجريمة عبر الوطنية؛ والانتقال إلى أنشطة تحقيق الاستقرار التي تقوم بها السلطات للحفاظ على الأمن، وتوطيد سلطة الدولة من خلال القدرات المناسبة.

٥٧ - وتحقيقاً لتلك الغاية، ستساعد العملية الدولية في تجهيز قوات الدفاع والأمن المالية بالمعدات وتدريبها وتوفير الدعم اللوجستي لها، ومن المتوقع أن يتوفر معظم ذلك الدعم من الشركاء الدوليين، وأن يتيح لها الدعم الهجومي والتمكيني لقوات الدفاع والأمن لاستعادة المناطق المحتلة في شمال مالي. وعلاوة على ذلك، ستسهم الإجراءات التي تتخذها القوة الدولية في تهيئة بيئة آمنة لاستعادة سلطة الدولة، وذلك بعدة طرق منها إعادة نشر مؤسسات سيادة القانون والمؤسسات الأمنية واستعادة القانون والنظام والأمن العام والسلامة في الشمال في المناطق المستعادة. كما ستساعد القوة الدولية السلطات في تهيئة بيئة آمنة لإيصال المساعدة الإنسانية والعودة الطوعية للمشردين داخلياً واللاجئين. وأخيراً، ستقوم القوة بدعم السلطات في الاضطلاع بمسؤوليتها الرئيسية عن حماية السكان فيما يتعلق بالقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وقانون اللاجئين الدولي. وإضافة إلى ذلك، ستؤمن عناصر الشرطة في القوة الدولية موظفي البعثة ومبانيها ومعداتهما؛ وتكفل أمن أفرادها وحریتهم في التنقل؛ وتعزز مركز تنسيق عمليات تأمين المؤسسات الانتقالية؛ وتدعم القدرات التشغيلية للأجهزة الأمنية الوطنية، بما في ذلك ما يتعلق بمكافحة الشغب، من خلال التدريب المتخصص، بالتنسيق مع الشركاء الدوليين.

تشكيل العملية التي تقودها أفريقيا وتكوينها

٥٨ - تضم العملية الدولية ٣٣٠٠ فرد، بما في ذلك كتائب المشاة والقدرات التمكينية المناسبة، مثل المهندسين والدعم بالنيران والعتاد الجوي واللوجستيات، وعناصر للشرطة، بما في ذلك وحدات الشرطة المشكّلة.

٥٩ - وسوف تُستمد القوات العسكرية وأفراد الشرطة من القوة الاحتياطية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومن المساهمات المقدمة من البلدان الأخرى، مع التركيز على تكوين كُتائب من أجل تحسين التشغيل البيئي والتماسك، ومع القدرات المناسبة للبيئة الصحراوية والتهديد في شمال مالي. وقد تلقت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تعهدات بقوات عسكرية وأفراد شرطة من عدد من الدول الأعضاء، وأجرت بعض التقييمات الميدانية. ويلزم إعادة تأكيد التعهدات، وإجراء تقييمات لقدراتها، بما في ذلك مقابل الاحتياجات النهائية للقوة من أجل تحديد الثغرات الحرجة في القدرات. ولا تزال التعهدات مطلوبة، بما في ذلك عتاد وأفراد الدعم الجوي (الطائرات المقاتلة وطائرات الخدمات والنقل الجوي اللوجستي) والمهندسين وقدرات الدعم بالنيران الإضافية والاستخبارات ومعدات مكافحة الأجهزة المتفجرة المرتجلة، والتدريب. ويلزم أيضا بعض التدريب الأساسي والمتخصص والمعدات بناء على الاستعداد الفردي للعناصر العسكرية. وقد يكون الاتحاد الأفريقي، بالتشاور الوثيق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في وضع أفضل للاضطلاع بمهمة تكوين القوات وبناء القدرات المطلوبة استنادا إلى مبادئ القوة الاحتياطية الأفريقية وستكون القدرة على استمداد الأفراد والقدرات العسكرية والشرطية المطلوبة بالغة الأهمية في ضمان نجاح تنفيذ العملية.

تشكيل قوات الدفاع والأمن المالية وقدراتها

٦٠ - ستوفر قوات الدفاع والأمن المالية ٥٠٠٠ فرد من أجل العملية العسكرية لاستعادة المناطق المحتلة في الشمال، على حين تواصل القوات المتبقية توفير الأمن في الجنوب. وستوفر القوات الإضافية المطلوبة للعمليات من خلال التجنيد والتدريب، واستخدام الحرس الوطني، حسب الاقتضاء.

٦١ - ويشكل توافر المعدات تحديا، نظرا لفقد قدر كبير منها نتيجة لانسحاب القوات المسلحة المالية من المناطق الشمالية في أوائل عام ٢٠١٢، مع مراعاة انخفاض معدلات صلاحية المعدات. وفي حين سيضطلع شريك ثنائي بمراجعة للحسابات، تواجه القوات المسلحة المالية ثغرات حرجة في القدرات بما في ذلك اللوجستيات (القدرة والمعدات والمركبات المرتبطة بها) والدعم الجوي (المسلح والخدمي والمتصل بالنقل) والمركبات القتالية الرئيسية (لا سيما ناقلات الأفراد المدرعة) والأسلحة ومعدات الاتصال. وتشير مراجعة مبدئية لحسابات المؤسسات الأمنية (الشرطة الوطنية والدرك الوطني والحرس الوطني والحماية المدنية) إلى أنها لديها أيضا نقص في المعدات والدعم اللوجستي، بما في ذلك معدات النقل ومكافحة الشغب.

٦٢ - وهناك أيضا حاجة إلى دعم العملية الطويلة الأجل لتغيير هيكل القطاع الأمني. ويلزم موازنة هذا الأمر مع الجهود الآنية الرامية إلى تعزيز القدرات التنفيذية لاستعادة السلامة الإقليمية على النحو المبين أعلاه. واعترف اتفاق ٦ نيسان/أبريل الإطاري بدعم قطاع الأمن كأولوية رئيسية، وأنشأت السلطات لجنة عسكرية لرصد إصلاح قوات الدفاع والأمن، على النحو المنصوص عليه فيه.

آليات القيادة والمراقبة والتنسيق

٦٣ - سيضطلع بعملية تحقيق الأهداف المبينة أعلاه قوتان، هما القوة الدولية وقوات الدفاع والأمن المالية. وستتحمل السلطات المسؤولية الرئيسية عن استعادة السلامة الإقليمية، مع دعم القوة الدولية لها. وستقود القوات المالية هذه العمليات، مع تقديم القوة الدولية الدعم الهجومى والتمكيني. وسيضطلع بقيادة العمليات العسكرية قائدان مستقلان، أحدهما لقوات الدفاع والأمن المالية، والثاني للقوة الدولية التابعة لرئيس الأركان المالي، وممثل خاص يعينه الاتحاد الأفريقي. وسيتم إنشاء مركز تخطيط وتنسيق مشترك لدعم كلا القائدين، من أجل تنسيق العملية وتعزيز قابلية التشغيل البيئي.

٦٤ - كما سيتم إنشاء آلية تنسيق مشتركة تتكون من وزراء دفاع مالي والبلدان المساهمة بقوات والبلدان الأساسية، والجزائر وموريتانيا والنيجر فضلا عن الأطراف المهتمة الأخرى، لتقديم الدعم للممثل الخاص ومساعدته. وسيشكل رؤساء أركان دفاع البلدان الأعضاء فريقا عاملا استشاريا تقنيا فرعيا. وسوف تشارك الأمم المتحدة والشركاء الدوليون الآخرون أيضا في آلية التنسيق المشتركة، حسب الاقتضاء. وسوف تقوم الأطراف المعنية التي تقدم الدعم إلى البعثة، بالتشاور مع الممثل الخاص، بتنسيق أنشطتها وتيسير تنفيذ الدعم من خلال منتدى لتنسيق الشركاء. ويمكن للشركاء أيضا المساهمة مباشرة، حسب الاقتضاء، على الصعيدين السياسي والتعبوي.

٢ - الاحتياجات من الدعم اللوجستي

٦٥ - سوف يلزم القوة الدولية وقوات الدفاع والأمن المالية توفير الدعم اللوجستي للعملية. هذا بالإضافة إلى القدرة والاحتياجات الأخرى للاستعداد التشغيلي للقوتين. ومن المتوقع أن يلزم الدعم اللوجستي وأشكال الدعم الأخرى بمستوى ملائم في الميدان في جميع المراحل التنفيذية عن طريق سلسلة الإمدادات التي سيتم وضعها، ويتوقف هذا على توفير وسائل النقل المطلوبة. وسوف يتم إنشاء قاعدة لوجستيات رئيسية للحفاظ على المخزون الاحتياطي الاستراتيجي وتعهدده، وتقديم الخدمات المركزية، فضلا عن قواعد

إضافية، حسب الاقتضاء، مما يشمل الخدمات الطبية والصيانة والإمدادات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومحطات التموين بالوقود، والخدمات الهندسية. ويلزم في البداية تحقيق الاكتفاء الذاتي لوحدة القوة الدولية أثناء نشرها لمدة ٩٠ يوما على الأقل، يلزم بعدها الدعم من خلال ترتيبات خارجية. وسيتطلب ذلك التخزين المسبق للمخزونات المتنقلة وإنشاء قدرات لوجستية رئيسية، مثل الوقود والغذاء والماء، قبل عمليات نشر القوات. ويحدد الإطار التنفيذي الاستراتيجي عشرة أيام للاكتفاء الذاتي. ولذلك، يتعين سد الفجوة الناتجة عن ذلك من خلال الدعم الخارجي.

٣ - تحليل الإطار الاستراتيجي للعمليات والعملية المقترحة

٦٦ - جاء الإطار الاستراتيجي للعمليات نتيجة للمفاوضات بين الأطراف المعنية الرئيسية، ولا سيما السلطات المالية والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وذلك بدعم من الشركاء الرئيسيين، بما في ذلك الأمم المتحدة. ويمكن للإطار الذي أقره الاتحاد الأفريقي في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر أن يشكل أساسا مفيدا للنظر في دعوة الاتحاد الأفريقي إلى مجلس الأمن لإصدار قرار يأذن للبعثة الدولية المقترحة لتقديم الدعم بقيادة أفريقية إلى مالي، على الرغم من أن التخطيط للعملية لا يزال جاريا. ويمكنه أيضا أن يوفر أساسا لقيام القوة الدولية وقوات الدفاع والأمن المالية بوضع خطط تشغيلية متوائمة أكثر تفصيلا. غير أنه لا بد من مواصلة التخطيط المشترك لوضع كامل تفاصيل عمليات الطرفين. ويلزم أن يضع هذا التخطيط في الاعتبار التطورات السياسية اللاحقة وما يقابلها من تطورات في الميدان، وأن يضمن إيجاد بيئة آمنة للمدنيين وإيصال المساعدة الإنسانية. وسيلزم أيضا مزامنة التخطيط مع الخطط الإقليمية والدولية المتعلقة بمكافحة الإرهاب، ومراقبة الحدود، والتصدي للشبكات الإجرامية.

٦٧ - وستكون فعالية آليات القيادة والمراقبة والتنسيق أمرا أساسيا، وكذلك فعالية رقابة الحكومة الشرعية والرقابة الدولية. وسيلزم أن تضمن جهود التخطيط المستمرة الموصى بها أعلاه إجراء المزيد من التطوير لآليات القيادة والمراقبة والتنسيق هذه. ويمكن أيضا أن يصدر عن جهود التخطيط المشترك الجارية الأخرى تقسيم واضح على المستوى التعبوي للأدوار والمسؤوليات بين القوة الدولية والقوات المسلحة وقوات الأمن المالية.

٦٨ - ويسمح الإطار الاستراتيجي للعمليات بالعواقب غير المقصودة التي قد تسببها العملية العسكرية في الحالة الهشة للحالة الإنسانية ولحقوق الإنسان في شمال مالي، ومن ثم في فرص تحقيق سلام مستدام. وينبغي أن يندرج الالتزام الشامل للسلطات بضمان توفير الحماية والأمن لجميع المواطنين، على أساس شامل وغير تمييزي، في أعمال التخطيط اللاحقة وأداء

المهام الموكلة لكلا القوتين. وينبغي أن تضمن عملية التخطيط المستمرة تفعيل هذا الإقرار في الخطط التفصيلية، بما في ذلك فيما يتعلق باحتمال زيادة تشرّد الأشخاص مع عواقب مباشرة على العمليات الإنسانية في البلدان المجاورة، وإمكانية إحداث هجمات انتقامية موجهة. وينبغي للتدريب الملائم في مجال القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والتنسيق المدني - العسكري، وحقوق الطفل، وإزالة الألغام لأغراض إنسانية، والحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، أن يشكّل جزءاً من الأعمال التحضيرية في هذا الصدد. وينبغي نشر قدرات استشارية ورقابية في المجال الداخلي ومجالي حقوق الإنسان والقانون الإنساني في إطار البعثة لضمان اتخاذ التدابير لامتهاها الصارم للقانون الدولي والمساءلة.

٦٩ - ويستند التنفيذ الفعال للإطار الاستراتيجي للعمليات إلى افتراض أن القوة الدولية وقوات الدفاع والأمن المالية تمتلك القدرات اللازمة، وأنها مدعومة بهذه القدرات، بما في ذلك القدرة على العمل في بيئة صحراوية ومواجهة التهديدات التي جرى تحديدها في شمال مالي مواجهة فعالة. ولا يزال يتعين إيجاد تلك القدرات. وسيكون تقديم الدعم الخارجي الكبير والآني فيما يتعلق بالتدريب والمعدات واللوجستيات والتمويل لكل من العملية الدولية وقوات الدفاع والأمن المالية بالغ الأهمية في ضوء القدرات اللازمة، وفي ظل الخطر الذي تشكله الجماعات الإرهابية والجماعات المرتبطة بها والأنشطة الإجرامية المنظمة عبر الوطنية. وسيلزم الدعم الخارجي لأنشطة مكافحة الإرهاب، ولتنسيق مراقبة الحدود والمكافحة الإقليمية المستدامة للإرهاب ومكافحة الاستراتيجيات والعمليات الإجرامية عبر الوطنية.

٧٠ - وتتطلب معرفة الاحتياجات المحددة في مجالات التدريب والمعدات والسوقيات إجراء تقييم عاجل للقدرات العسكرية والشرطية كل على حدة. وسيكون من الأهمية بمكان في هذا الصدد تنسيق الأدوار والمسؤوليات وتقسيمها بشكل واضح فيما يتعلق بهذا التقييم وما يعقبه من سد أي ثغرات موجودة بين السلطات المالية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والشركاء الدوليين الآخرين. ومن الممكن عقد مؤتمر للمانحين يمكن أن يتواصل فيه تحديد أدوار ومسؤوليات كل طرف وجمع التعهدات المتعلقة بالتمويل أو المساهمات العينية. وحث أيضاً مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في بيانه الصادر في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر مجلس الأمن على إنشاء صندوق استثماري لذلك الغرض.

٧١ - وفي ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، نظر مجلس الشؤون الخارجية للاتحاد الأوروبي في مفهوم لإدارة الأزمة يقدم في إطاره التدريب والمشورة في المجال العسكري للقوات المسلحة المالية. ومن المتوقع النظر في المفهوم للحصول على موافقة المجلس في ١٠ كانون

الأول/ديسمبر. وعلاوة على ذلك، أكد المجلس أهمية الدعم المالي الكافي للعملية في مالي التي تضطلع بها دول المنطقة والمنظمات الإقليمية والشركاء الدوليون الآخرون، وأشار إلى استعدادة لتقديم الدعم، وطلب إلى المفوضية الأوروبية الاستعداد لحشد الأموال من مرفق السلام الأفريقي.

٧٢ - وستطلب أيضا أي جهود ترمي إلى بسط سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد، وتمكين العمل الإنساني، وحماية المدنيين، ودعم الفئات الضعيفة، وتعزيز الحوار والحوكمة على الصعيد الوطني مساعدة دولية ذات أهداف محددة في العديد من المجالات الحاسمة. وستواجه القوة الدولية وقوات الدفاع والأمن المالية خطرا كبيرا من الأجهزة المتفجرة المرتجلة والألغام الأرضية، وهو ما من شأنه أن يؤثر أيضا في سلامة إيصال المعونة الإنسانية، وفي عودة المشردين داخليا واللاجئين. وسيلزم أيضا توفير التدريب والدعم الاستشاري والمعدات الأساسية لكل من القوتين للقيام بأنشطة إزالة الألغام، والتخلص من الذخائر المتفجرة، وأنشطة مكافحة الأجهزة المتفجرة المرتجلة، فضلا عن استعادة الأسلحة والذخائر في المناطق المستعادة من الجماعات الإرهابية والجماعات المرتبطة بها. وسيكون من الضروري تنسيق الدعم الخارجي المقدم للإجراءات المتعلقة بالألغام وإنشاء القدرات الوطنية في هذا القطاع.

٧٣ - وسيطلب تحقيق الاستقرار تعزيز منظومة القيادة والمراقبة التابعة للشرطة الوطنية وإعادة بناء هياكل إنفاذ القانون التابعة للحكومة في الشمال، بما في ذلك تدريب وتجهيز وحدات الدرك وشرطة المناطق، وآليات إدارة الحدود، والتعاون الإقليمي. وسيكون تقديم المساعدة لإصلاح قطاع العدل، بما في ذلك السجون والمحاكم المحلية في الشمال، ولتعزيز إمكانية اللجوء إلى القضاء في المناطق المستعادة لازما بشكل متزامن مع تقديم الدعم إلى مبادرات العدالة الانتقالية. وسيطلب توطيد السلام برنامج مساعدات مكتملا لعودة المشردين داخليا واللاجئين وإدماجهم المستدام. وأخيرا، سيلزم برنامج أولي لمعالجة مسألة نزع السلاح وإعادة إدماج المقاتلين السابقين، بمن فيهم الأطفال، بحيث يشمل مساعدة الفئات الضعيفة من السكان المرتبطة بالمقاتلين السابقين.

٧٤ - وفي الأجل الطويل، ستستفيد مالي من تعزيز حوكمة القطاع الأمني، والرقابة والمساءلة فيه، بما في ذلك هياكل الإنذار المبكر في الشمال، وتعزيز المجتمع المدني في البلد، ولا سيما الجماعات النسائية والشبابية. وعلاوة على ذلك، وفي ضوء تدهور حالة حقوق الإنسان، بما في ذلك المخاطر المرتبطة بهجوم عسكري في الشمال، ينبغي توخي وجود عنصر قوي لحقوق الإنسان يتبع الأمم المتحدة في إطار وجود الأمم المتحدة المتعدد الأبعاد الذي يستهدف رصد الانتهاكات التي ترتكبها جميع الأطراف للقانون الإنساني الدولي وقانون

حقوق الإنسان وتقديم تقارير علنية عنها والتصدي لها، بما في ذلك القيام بعملية عسكرية في نهاية المطاف. وينبغي أن يسهم عنصر حقوق الإنسان في المصالحة الوطنية والدولية، والمساءلة، والجهود الإنسانية، ويشارك في جهود الأمم المتحدة الرامية إلى إصلاح قطاع العدالة والأمن، وأن يدعم توفير التدريب في مجال حقوق الإنسان. ومن أجل تعزيز استقلال وفعالية قدرة الأمم المتحدة هذه في مجال حقوق الإنسان، ينبغي أن تنشر أي قوة لتحقيق الاستقرار قدرة مشابهة بشكل منفصل. ومن المهم أيضا البدء في التخطيط للإجراءات التي يلزم أن تواكب أو تعقب أي عملية عسكرية في الشمال فيما يتعلق ببسط سلطة الدولة، بما في ذلك سيادة القانون والمؤسسات الأمنية، والإجراءات المتعلقة بالألغام، والتعاون الإقليمي، وإصلاح قطاع الأمن، وحقوق الإنسان، والتنمية المؤسسية، والتسريح الأولي، ونزع السلاح وإعادة إدماج المقاتلين السابقين، وحماية اللاجئين العائدين والمشردين داخليا.

رابعاً - الملاحظات والتوصيات

٧٥ - يساورني قلق بالغ إزاء الأزمة المتفاقمة في مالي، التي تشكل تهديدا واضحا للسلم والأمن الدوليين. فشمال مالي معرض لخطر أن يصبح ملاذا دائما للإرهابيين والشبكات الإجرامية المنظمة، حيث يُخضع الناس لتفسير متشدد للغاية للشريعة الإسلامية وتنتهك حقوق الإنسان انتهاكا ممنهجا. ومن اللازم اتخاذ إجراءات عاجلة لمساعدة الحكومة وشعب مالي على إعادة توحيد البلد، والعودة السريعة إلى النظام الدستوري، وحرمان تنظيم القاعدة والمنتسبين إليه من تهديد الدولة والبلدان المجاورة والمجتمع الدولي ككل.

٧٦ - وتقتضي هذه الأزمة المعقدة استجابة متعددة الجوانب ومتكاملة، تُنسق فيها الأبعاد السياسية والأمنية والإنسانية والأبعاد المتصلة بحقوق الإنسان تنسيقا محكما ويعزز بعضها بعضا. ولا بد أيضا من معالجة التحديات التي تواجه مالي من منظور سياق أوسع لمنطقة الساحل الشديدة الاضطراب. ومن الأسباب الكامنة وراء الأزمة الحالية أسباب متأصلة في مالي. وأما الأسباب الأخرى، ومنها التغيرات المناخية والإيكولوجية الضارة، وسخط السكان المحليين، والإرهاب والجريمة المنظمة العابرين للحدود الوطنية، فهي أسباب ذات تأثير يعم المنطقة بكاملها. ولا يمكن التوصل إلى حل دائم لمشاكل مالي دون مواصلة تركيز الاهتمام بشدة على منطقة الساحل. ولهذا السبب، قرّرت تعيين رومانو برودي مبعوثا خاصا لي للمنطقة وأنظت به المهمة الرئيسية المتمثلة في وضع استراتيجية متكاملة للأمم المتحدة للمنطقة، وأعترزم عرضها على مجلس الأمن في أوائل عام ٢٠١٣.

٧٧ - وربما استدعى الأمر عملية عسكرية يُلجأ إليها كخيار أخير للتصدي لأشد العناصر تطرفاً وإجراماً في الشمال. ولكن، قبل بلوغ تلك المرحلة، لا بد من التركيز على بدء عملية حوار سياسي ذات قاعدة عريضة وشاملة لتحقيق توافق في الآراء على الصعيد الوطني بشأن خريطة طريق للمرحلة الانتقالية، وإلى معالجة ما طال أمده من مظالم الطوارق وغيرها من الطوائف في الشمال.

٧٨ - وتقع مسؤولية المصالحة السياسية، في المقام الأول، على عاتق المالين أنفسهم. ويجب أن يتحد القادة المالين حول الأهداف المتمثلة في الاستعادة الكاملة للشرعية الدستورية والسلامة الإقليمية. ومن المهم بصفة خاصة أن يقرروا بالمظالم التي طال أمدها.

٧٩ - ويبدو أن التهديد الأخير بالتدخل العسكري، علاوة على تطورات أخرى، قد جعلت بعض الجماعات في الشمال أكثر استجابة للحوار. ويجب أن تستفيد السلطات من هذه الفرصة السانحة لوضع إطار ذي مصداقية للتفاوض مع الراغبين في النأي بأنفسهم عن الإرهاب. وأدعو السلطات إلى أن تعالج بجدية الشواغل المشروعة للمواطنين المالين في الشمال بغرض تعزيز مشاركتهم الكاملة في مؤسسات الحكم وعملية صنع القرار على الصعيد الوطني. وفي هذا الصدد، أرحب بالبيانات الصادرة مؤخراً عن الحكومة بأن الحوار مع الحركة الوطنية لتحرير أزواد وجماعة أنصار الدين أمر لا مفر منه.

٨٠ - ويشجعني ما يظهر من اتفاق واسع النطاق بين الأطراف المعنية المالية الرئيسية على ضرورة تركيز العملية السياسية على أربعة أهداف أساسية، هي: إجراء حوار سياسي ذي قاعدة عريضة وشامل يرمي إلى وضع خريطة طريق للمرحلة الانتقالية؛ وإجراء مفاوضات مع الجماعات المسلحة في الشمال التي تنبذ الإرهاب؛ والقيام بالأعمال التحضيرية لإجراء الانتخابات؛ وتعزيز المصالحة الوطنية. ومع ذلك، ما زالت هناك انقسامات بين المالين بشأن كيفية تحقيق هذه الأهداف. فبينما تتفق السلطات الانتقالية وغيرها من الأطراف المعنية، بشكل عام، مع هذه الأولويات، فإنها تختلف حول التفاصيل المتعلقة بالتنفيذ. وترى جماعات المعارضة ذات النفوذ أن الأعمال التحضيرية للحوار الوطني لم تنسم، لحد الآن، بما يكفي من الشمول أو الشفافية، وتهدد بمقاطعة العملية السياسية برمتها، إلى حين معالجة شواغلها. ويساورني القلق بوجه خاص إزاء تأخير بدء الحوار الوطني نظراً لعدم توافق آراء الجهات الفاعلة السياسية الرئيسية في باماكو بشأن شكل الحوار والأطراف المشاركة فيه. ومن الضروري أن يُعجّل ببدء أعمال هذا المنتدى الهام دون المزيد من التأخير.

٨١ - وتمثل الانقسامات الداخلية في باماكو وحدها أكبر عقبة تعترض التقدم على المسار السياسي، ولا بد من معالجتها على وجه الاستعجال. ويجب أن تلتف السلطات المالية حول رؤية مشتركة لمستقبل البلد، تحظى بدعم مختلف الأطراف المعنية. ويشمل ذلك تهيئة الظروف المواتية لإجراء الانتخابات، التي تشكل عنصرا هاما من عناصر المصالحة الوطنية، ووضع جدول زمني واقعي وتفصيلي لها. ويجب، لإيجاد إحساس بالزخم، أن تبدأ الأعمال التحضيرية فورا، وسيتوقف توقيتها على معرفة متى يمكن للأطراف في الشمال أن تشارك فيها مشاركة كاملة. فالانتخابات التي تحرم فئات من السكان من حقها في التصويت ستعزز الانقسامات بدل أن تنهياها.

٨٢ - وقد أشارت السلطات إلى أنها ترحب بالمشاركة المباشرة للأمم المتحدة في دعم العملية السياسية. وقد أدرج مبعوثي الخاص لمنطقة الساحل مالي ضمن جهوده الرامية إلى وضع استراتيجية متكاملة للأمم المتحدة للمنطقة. ويعمل ممثلي الخاص لغرب أفريقيا بشكل وثيق مع السلطات في باماكو وغيرها من الأطراف المعنية الوطنية والقادة الإقليميين والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وذلك للدفع قدما بالعملية السياسية. وأوفدت أيضا إلى باماكو بعثة لتقييم الاحتياجات الانتخابية من أجل مساعدة السلطات على التصدي للتحديات التي تواجه العملية الانتخابية.

٨٣ - وأعتقد أنه، علاوة على هذه الجهود، هناك حاجة ملحة إلى وجود سياسي دائم للأمم المتحدة في باماكو، ويشمل ذلك الخبرات في مجال حقوق الإنسان وغيره من المجالات الرئيسية، للقيام برصد الحالة والإبلاغ عنها وتقديم الدعم اليومي والمشورة إلى السلطات وغيرها من الأطراف المعنية الوطنية الرئيسية. وأعتزم تعزيز وجود الأمم المتحدة في باماكو في الأيام المقبلة من خلال إيفاد أحد كبار مسؤولي الأمم المتحدة ليتولى مسؤولية التفاعل اليومي مع الأطراف المعنية الرئيسية، تحت إشراف وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، وليقوم أيضا برفع التقارير إلى كل من ممثلي الخاص لغرب أفريقيا ومبعوثي الخاص لمنطقة الساحل.

٨٤ - وإذا يحدوني وطيد الأمل أن يتسنى إعادة توحيد البلد من خلال المفاوضات، فمن المرجح أنه، في نهاية المطاف، سيكون هناك بعض الإرهابيين والمجرمين الذين لا يمكن إجراء أي حوار معهم. وقد يطيل تقاعس المجتمع الدولي معاناة الناس في الشمال الذين يعيشون تحت نير عنف المتطرفين ويشهدون تدمير تراثهم الثقافي. ولا يمر يوم إلا ويأتي بخطر ازدياد تخندق الجماعات الإرهابية والشبكات الإجرامية. ومع ذلك، فإني أدرك تمام الإدراك أنه إذا لم يُحكَّم التدخل العسكري في الشمال، تصميمنا وتنفيذنا، فيمكن أن يفاقم الحالة الإنسانية التي هي أصلا في غاية المشاشة وأن يؤدي أيضا إلى انتهاكات جسيمة لحقوق

الإنسان. وربما أدى ذلك أيضا إلى القضاء على أي فرصة للتوصل إلى حل سياسي تفاوضي للأزمة، وهو ما يظل أفضل أمل لتحقيق الاستقرار في مالي على الأمد الطويل.

٨٥ - وفي ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، أقر الاتحاد الأفريقي إطار العمل التنفيذي الاستراتيجي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي المتعلق ببعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في مالي، والذي أقره في السابق رؤساء أركان الدفاع للبلدان الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، ومجلس السلام والوساطة التابع لها في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، ورؤساء دولها وحكوماتها في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر. وأرحب بالجهود التي بُذلت في إعداد هذه الوثيقة الهامة، كما أسلم بأنه يجري القيام بالمزيد من جهود التخطيط والأعمال التحضيرية. وإذ يجري تناول هذه المجالات، فمن شأن الوثيقة أن تتيح أساسا مفيدا للنظر في الدعوة الموجهة من مجلس الأمن والسلام إلى مجلس الأمن بأن يأذن، وهو يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي بإنشاء بعثة دولية لدعم مالي بقيادة أفريقية، لفترة أولية مدتها سنة واحدة، وتضم ٣٣٠٠ فردا من أجل اتخاذ جميع التدابير اللازمة، حسب الاقتضاء، لمساعدة السلطات المالية على استعادة المناطق المحتلة في شمال مالي، وذلك سعيا لاستعادة وحدة البلد وسلامته الإقليمية والحد من الأخطار التي تمثلها الجماعات الإرهابية والجماعات المنتسبة إليها والجريمة المنظمة عبر الوطنية.

٨٦ - ولم تُحسَم بعدُ المسائل الأساسية المتعلقة بكيفية قيادة القوة وتوفير الموارد لاستمرارها وتدريب أفرادها وتجهيزها وتمويلها. وهناك حاجة إلى مواصلة تطوير خطط كل من القوة الدولية وقوات الأمن والدفاع المالية. وينبغي أن تشمل هذه الخطط تفاصيل عن عملية منسقة تتسم بالتوزيع الواضح للمهام، والفعالية في القيادة والسيطرة، وإخضاع قوات الدفاع والأمن المالية لرقابة سلطة مدنية شرعية. وينبغي أن تجري أيضا مواءمة عملية التخطيط هذه مع الخطط الإقليمية والدولية المتعلقة بمكافحة الإرهاب ومراقبة الحدود والتصدي للشبكات الإجرامية. ولا بد من إدماج تدابير تخفيف الأثر المحتمل للعملية العسكرية على الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان في شمال مالي وفي المنطقة دون الإقليمية، المتسمة بالهشاشة البالغة، وذلك في جميع مراحل عملية التخطيط وجوانبها.

٨٧ - وسيتطلب التنفيذ الفعال للإطار الاستراتيجي للعمليات دعما خارجيا مهما وحسن التوقيت، فيما يتعلق بإتاحة فرص التدريب والمعدات واللوجستيات والتمويل لكل من القوة الدولية وقوات الدفاع والأمن المالية. وهناك حاجة ملحة إلى تقييم قدرات القوات العسكرية وقوات الشرطة المالية وسد فجواتها. وفي هذا الصدد، سيكون تنسيق الأدوار والمسؤوليات

وتوزيعها توزيعاً واضحاً بين السلطات المالية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي، بالإضافة إلى الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وغيرها من الشركاء الدوليين، أمراً حيوياً. ويمكن للأمم المتحدة أن تيسر، دعماً للاتحاد الأفريقي وغيره من الأطراف المعنية الرئيسية، المساهمات المقدمة من الجهات الثنائية أو غيرها من الجهات المعنية، وذلك على أساس تحديد الاحتياجات، ويمكن أن يتسنى ذلك من خلال مؤتمر للجهات المانحة.

٨٨ - وفي هذا الصدد، أشيد بالقرار الذي اتخذته مجلس الشؤون الخارجية للاتحاد الأوروبي في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، والذي رحب فيه بعرض مفهوم لإدارة الأزمة يتعلق بإيفاد بعثة تدريبية عسكرية إلى مالي، والذي من المتوقع أن يُنظر فيه للموافقة عليه في ١٠ كانون الأول/ديسمبر. وأرحب أيضاً بطلبه المقدم إلى المفوضية الأوروبية لحشد أموال من مرفق السلام الأفريقي لفائدة العملية في مالي. وستكون مساهمات الشركاء الآخرين على نفس القدر من الأهمية بالنسبة إلى جوانب منها مواصلة جهود التخطيط والأعمال التحضيرية.

٨٩ - وفي حال أذن المجلس بإنشاء بعثة الدعم، فمن الضروري أن يضطلع المجلس بدور نشط في كفالة إخضاع القوات التي تقودها أفريقيا والقوات المالية المشاركة في أي عمليات عسكرية هجومية في الشمال للمساءلة الكاملة عن أعمالها. وبالتالي، فإنني أوصي بقوة بأن يطلب المجلس في أي قرار ذي صلة إلى الاتحاد الأفريقي بأن يقدم إلى المجلس بصفة منتظمة تقريراً عن الأنشطة التي تضطلع بها بعثة الدعم. وفي إطار عملية المساءلة هذه، فمن المستصوب للمجلس أن يطلب إلى الاتحاد الأفريقي والسلطات المالية احترام النقاط المرجعية المحددة لبدء العمليات الهجومية، بما في ذلك إظهار القوات المالية وبعثة الدعم لاستعدادهما للعمليات؛ وتحقيق تطورات إيجابية في العملية السياسية من جانب القيادة في باماكو، في المقام الأول؛ والتدريب الفعال للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة التابعين لكل من بعثة الدعم والقوات المالية فيما يتعلق بالتزاماتهم بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وقانون اللاجئين.

٩٠ - وسيلزم أن تعمل كل من بعثة الدعم وقوات الدفاع والأمن المالية في إطار الامتثال للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان الواجب التطبيق، وذلك خلال تنفيذ أي ولاية يأذن بها المجلس، ومع الاحترام الكامل لسيادة مالي والبلدان المجاورة وسلامتها الإقليمية. وينبغي إصدار تكليف بنشر عدد كافٍ من مراقبي حقوق الإنسان التابعين للأمم المتحدة لرصد الامتثال الصارم للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان،

وتقديم المشورة بشأن السبل الكفيلة بتخفيف أي آثار ضارة على السكان المدنيين، وإبلاغ العموم في هذا الصدد.

٩١ - ويثير طلب الاتحاد الأفريقي إلى مجلس الأمن بأن يأذن بتخصيص مجموعة عناصر دعم تابعة للأمم المتحدة للعملية العسكرية الهجومية تساؤلات بالغة الأهمية. ولا بد من إنعام النظر في الأثر على سمعة الأمم المتحدة وقدرتها على القيام بدور هادف في دعم جهود المساعدة الإنسانية والطائرة، على الأمد القصير، والجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار في مالي، على الأمد الأطول، إضافة إلى الآثار المترتبة على سلامة موظفي الأمم المتحدة وأمنهم في المنطقة. وعلاوة على ذلك، فللأمم المتحدة قدرة محدودة على إتاحة مجموعة عناصر الدعم لقوة قتالية في وقت قريب. وتقتضي الأدوات المتاحة لها، مثل الشراء التجاري، اتباع إجراءات صارمة لكفالة المساءلة عن استخدام الأموال. ومن شأن ذلك أن يضع قيوداً هامة على قدرة المنظمة على دعم العمليات العسكرية الهجومية في الشمال.

٩٢ - وإذ تتبلور الاستجابة الدولية للأزمة في مالي، فهناك عدد من المجالات التي يمكن أن تقوم فيها الأمم المتحدة بدور، مع مراعاة الدروس المستفادة من التجارب السابقة. فالمنظمة ليست في أفضل وضع للتصدي مباشرة للخطر الأمني الذي يشكله الإرهابيون والجماعات المنتسبة إليهم. ومن المتوقع أن يقف تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والمنتسبون إليه، بما لهم من أسلحة متطورة وتدريب جيد، بقوة في وجه أي نشر للقوات المالية و/أو الدولية. وقد يستدعي الأمر تنفيذ عمليات عسكرية محددة الأهداف لإجلائهم عن شمال مالي، وفي هذه الحالة، قد تقرر الدول الأعضاء تقديم دعم مباشر للأنشطة العسكرية اللازمة لمكافحة جماعات من هذا القبيل.

٩٣ - وبصرف النظر عن الجهة التي تضطلع بهذه الأنشطة، يمكن أن يجري تمويل العمليات العسكرية الأولية المتصلة بالقتال من خلال التبرعات أو المساهمات الثنائية. وبعد تحقيق أهداف العملية العسكرية الأولية، يمكن للمجلس أن ينظر في خيار إتاحة مجموعة عناصر الدعم اللوجستي التابعة للأمم المتحدة لتقديم المساعدة لقوة دولية خلال العمليات المتعلقة بتحقيق الاستقرار.

٩٤ - وفي غضون ذلك، يمكن للأمم المتحدة أن تواصل دعم بعثة الدعم والسلطات المالية في جهود التخطيط والأعمال التحضيرية لتدخل ينفذ في الشمال، وكذلك في المجالات الحاسمة التي ستكون مطلوبة لمواكبة أو متابعة أي عملية تتعلق بيسط سلطة الدولة. ومن شأن ذلك أن يشمل مؤسسات سيادة القانون والمؤسسات الأمنية، والإجراءات المتعلقة بالألغام،

وتعزيز الحوار الوطني، والتعاون الإقليمي، وإصلاح قطاع الأمن، وحقوق الإنسان، والعمليات الأولية لتسريح المحاربين السابقين ونزع سلاحهم وإعادة إدماجهم.

٩٥ - ويجب أن يُنفذ أي دعم تقدمه الأمم المتحدة لبعثة الدعم أو للقوات المسلحة المالية في إطار الامتثال الصارم لسياسة بذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان التي تتبعها الأمم المتحدة، والتي ترمي إلى المساهمة في حماية المدنيين مع تعزيز فعالية قوات الأمن غير التابعة للأمم المتحدة التي تتلقى الدعم من المنظمة. ووفقاً لهذه السياسة، لا يمكن تقديم دعم الأمم المتحدة إذا كانت هناك أسباب جدية تعزز الاعتقاد بوجود خطر حقيقي يتمثل في ارتكاب الكيانات المستفيدة من الدعم لانتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان وقانون اللاجئين، وإذا فشلت السلطات المعنية في اتخاذ التدابير التصحيحية أو التخفيفية اللازمة. وينبغي أن تضطلع الأمم المتحدة بمثل هذا التقييم للمخاطر وأن تحدد، في أقرب وقت ممكن، التدابير التخفيفية ذات الصلة؛ وفي جميع الحالات، يجب أن يجري ذلك قبل تقديم الدعم. ويلزم أن يتقيد هذا الدعم أيضاً بسياسة إصلاح قطاع الدفاع التي تتبعها الأمم المتحدة، والتي تسلط الضوء على معايير تقديم الأمم المتحدة للمساعدة المباشرة أو غير المباشرة لمؤسسات قطاع الدفاع. وترحب الأمانة العامة بأن تتضمن الولاية التي تصدر من المجلس توجيهها لها بأن تستشير جميع الشركاء والمستفيدين المحتملين من دعم الأمم المتحدة فيما يتعلق بالعمليات في مالي، والغرض من ذلك هو التأكد من اتخاذ التدابير اللازمة ووضع آليات لكفالة تنفيذ سياسة بذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان وسياسة إصلاح قطاع الدفاع.

٩٦ - وعلى النحو المشار إليه أعلاه، فإنني أعتزم اتخاذ خطوات فورية من أجل تعزيز وجود الأمم المتحدة في باماكو بقدرات قوية في مجال حقوق الإنسان. ويمكن أن يتطور هذا الوجود ليصبح بعثة متعددة الأبعاد للأمم المتحدة تناط بها ولاية تقديم مساعدة طويلة الأمد للسلطات المالية في مجال تحقيق الاستقرار وبناء السلام. وستشمل هذه البعثة وجود نشاط قوي لحقوق الإنسان لرصد انتهاكات القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان التي ترتكبها جميع الأطراف والإبلاغ عنها والتصدي لها، وستسهم في دعم السلطات الوطنية في مجال حماية حقوق الإنسان. وستحتاج الأمم المتحدة إلى البدء فوراً في أنشطة التخطيط والأعمال التحضيرية من أجل كفالة ألا ينشأ أي فراغ أمني أو إداري عن التدخل العسكري المحتمل في الشمال. وبناء على موافقة من مجلس الأمن، سأشرع في عملية متكاملة للتقييم والتخطيط وسأعرض عليه اقتراحات محددة للنظر فيها بمزيد من التفصيل.

٩٧ - ويمكن إتاحة تمويل الأنشطة المحتملة المذكورة أعلاه من خلال الأنصبة المقررة للأمم المتحدة، والتبرعات و/أو المساهمات المباشرة الثنائية/المتعددة الأطراف. وتتوقف الآثار المالية المحتملة للعمليات المقترحة على إرشادات إضافية بشأن المجالات الواردة في هذا التقرير وتطوراتها، وكذلك على التوجيه الصادر من المجلس. ومع ذلك، سيعرض تحديد أولي للتكاليف المحتملة على أعضاء المجلس، وذلك بشكل منفصل. ويمكن أيضا النظر في إمكانية نشر عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة بعد انتهاء العمليات القتالية الرئيسية.

٩٨ - وأعتقد أنه من الضروري أن يعمل المجتمع الدولي بسرعة للمساعدة على استعادة السلامة الإقليمية في مالي والتصدي لخطر الإرهاب في الشمال. وما زلت مقتنعا بأن التحديات المعقدة التي تواجه مالي تتطلب استجابة شاملة ومنسقة ومتعددة الأوجه، في السياق الأوسع لاستراتيجية متكاملة لمنطقة الساحل. ولا أعالي إذ أشدد على الحاجة الماسة إلى إحراز تقدم في المسار السياسي. وأكرر دعوتي إلى جميع المايين للمشاركة في حوار وطني شامل يرمي إلى رآب الصدع الذي جر الولايات على بلدهم.

٩٩ - وقد تكون هناك حاجة إلى استخدام القوة العسكرية في مرحلة ما، كخيار أخير لتخليص الشمال من تنظيم القاعدة والمتسبين إليه، لكن من الأهمية بمكان أن تُبذل كل الجهود للحد من الآثار المحتملة لهذه العملية على المجال الإنساني ومجال حقوق الإنسان. وبالتالي يجب أن تراعى الاعتبارات الإنسانية في عملية التخطيط منذ البداية من أجل تجنب المزيد من معاناة السكان وتشردهم وكفالة وصول العاملين في المجال الإنساني إلى من يحتاج إلى خدماتهم.

١٠٠ - والأمم المتحدة ناشطة بالفعل على صُعد عدة. فالوكالات الإنسانية تشارك مشاركة كبيرة في الوصول إلى الفئات الضعيفة من السكان، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تقيّم الاحتياجات والشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان، والخبراء التقنيون في مجال الانتخابات قد شرعوا في عملهم مع السلطات المالية. ويركز مبعوثي الخاص لمنطقة الساحل على المسائل المطروحة على نطاق الساحل، التي، إن لم تتم معالجتها، ستجعل التوصل إلى حل دائم في مالي أمرا مستحيلا. أما ممثلي الخاص لغرب أفريقيا، فقد رفع مستوى عمله مع السلطات الانتقالية المالية، والجماعات في شمال مالي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل دعم المفاوضات، على حين يقدم المخططون العسكريون المساعدة إلى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في مجال تطوير مفهوم بعثة الدعم. وأعتقد أنه سيكون من الأنسب لشركاء الأمم المتحدة في مالي وللمنطقة وللمجتمع الدولي أن يقوموا بما يلزم في المجالات الأخرى، من قبيل مكافحة الإرهاب والعمليات العسكرية الهجومية المحتملة في الشمال، التي لا تكون الأمم المتحدة هي الجهة الأنسب للاضطلاع بدور مباشر فيها.